

الغرب في اعادة اموال النفط الى خزائنه من خزائن الدول النفطية .
ولهذا تعد ظاهرة التسلح الإيراني ظاهرة قائمة بذاتها جديرة بالنظر
والتحليل ، وعدم الاكتفاء منها بأخبار الصفقات المضخمة .

أكبر قوة غير نربية

● لقد أصبحت إيران تحتل المرتبة الرابعة بين دول العالم من حيث أرقام
الإنفاق العسكري (وليس من حيث نسبتها) بعد الاتحاد السوفياتي والولايات
المتحدة وفرنسا ، وقبل بريطانيا والصين .

● في الميزانية التي أعلنها رئيس الوزراء الإيراني جمشيد اموزيغار في
شهر شباط الماضي للعام ١٩٧٨ / ١٩٧٩ - والتي بدأ العمل بها في ٢١ آذار
(مارس) المنصرم بلغت قيمة النفقات العسكرية ٧٠٠ مليار ريال إيراني، (★)
وكانت ٥٦١ مليار ريال في ميزانية العام ١٩٧٧/١٩٧٨ ، اي بزيادة ٢٥ ٪ .
وهي نسبة ضخمة بالنسبة للفرق بين ميزانية عام والعام التالي له مباشرة ،
خاصة وان هذه الأرقام لا تشمل نفقات الامن الداخلي (السافاك - اي البوليس
السري) الذي خصص له ٧٤٧ مليار ريال مقابل ٥٦٣ مليار ريال في السنة
المالية الماضية (الامر الذي يوحي بان السلطات الإيرانية كانت تتوقع وتتهيأ
للاضطرابات الداخلية الواسعة النطاق التي شهدتها المدن الإيرانية خلال
الشهرين الماضيين) .

هذا بالإضافة الى ان هذه الأرقام المضخمة للإنفاق العسكري ، ونفقات
الامن الداخلي مقتطعة اصلا من ميزانية اجمالية لايران تنطوي على عجز ضخم
قيمه ٤٠٠ مليار ريال (يمثل زيادة رقم النفقات على رقم الإيرادات) ، وهو
عجز سيتم تمويله بواسطة قروض من الخارج قيمتها ١٥٠ مليار ريال او قروض
داخلية قيمتها ٢٥٠ مليار دولار . (٧)

ويلاحظ ان تقدير إيرادات ايران من النفط - الذي بنيت على اساسه أرقام
هذه الميزانية - يبلغ ١٤٥٢ مليار ريال (يقطع منه مبلغ ١٧٦ مليار ريال قيمة
نفقات على النفط خلال السنة المالية نفسها) وهذا يعني ان ايران ستنفق على
أهدافها العسكرية خلال السنة الحالية التي بدأت لتوها اكثر من نصف دخلها
من النفط .

● منذ ١٠ سنوات - أي في العام ١٩٦٨ - لم تكن ميزانية الإنفاق